التطور التاريخي لخطة التنمية المستدامة في أثيوبيا (pasdep) ودورها في مكافحة الفقر ٢٠٠٥- ٢٠١٠

م.م. بشائر حسن مهدي

جامعة القادسية- كلية التربية

الملخص

تقع أثيوبيا شرق قارة أفريقيا وتعتبر ثاني أكبر دولة في القارة تتميز بمساحتها الشاسعة التي تصل ١,١٠٤,٣٠٠كم٢ ووصل عدد سكانها الى ٧٦ مليون نسمة ٢٠٠٧ كما تتميز بالتنوع الديني الذي يجمع ما بين المسلمين والمسيح وديانات تقليدية أخرى. ويتكون المجتمع الأثيوبي من مجموعات عرقية مختلفة أبرزها (الأورمو، الأمهرة، والتيغراي) . يعود تاريخ أثيوبيا الى مملكة (أكسوم) الاثرية التي تعد من أكبر الممالك التي ظهرت الى جانب الأمبراطورية الرومانية والفارسية مرت أثيوبيا في العديد من الصراعات السياسية منذ الحكم الملكي في عهد (منليك) مروراً بحكم الأمبراطور هيلاسلاسي ١٩٣٠- ١٩٧٤ حتى حكم (الديرغ) بقيادة (منغستو هيلامريام) ١٩٧٤- ١٩٩١ وهي من أبشع أنظمة الحكم الأثيوبي لكثرة المجاعات التي ضربت البلاد نتيجة تهجير الفلاحين وأعادة توطينهم في المناطق الجنوبية بحجة القضاء على المعارضة وسيطرة الأتحاد السوفيتي على نظام الحكم ومجريات الأحداث في البلاد. أما الوضع الأقتصادي فكان في حالة يرثى لها نتيجة أعتماد الأقتصاد الأثيوبي على القطاع الزراعي بنسبة ٩٠% فضلاً عن أنتساع رقعة الفقر وتجذره بين أفراد المجتمع الأمر الذي دفع الحكومات الأثيوبية المتعاقبة الى تنفيذ مجموعة من الأستراتيجيات الأقتصادية، والخطط التنموية للنهوض بالواقع المعيشي للفرد ومكافحة الفقر وتخفيفه. وقد تطورت هذه الخطط عبر مراحل متعددة أولها ستراتيجية (Adli) الذي ركز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي وتطوير الصناعة القائمة على المنتجات الزراعية ورغم الجهود التي بذلتها أثيوبيا ألا انها لم تحقق الأهداف المطلوبة تبعها بعد ذلك مجموعة من خطط التنمية التي أطلقت منذ عام ١٩٩٤ وأبرزها مبادرة (ETP, ESD , NEEPE) لتطوير التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل نسبة الزواج المبكر للفتيات وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وأستمر العمل وفق هذه البرامج لحين أطلاق مبادرة (SDPRP) التي ركزت على مواجهة تحديات تدهور الموارد المائية وترشيد أستهلاكها والحد من أزالة الغابات ومحاربة التصحر نتيجة تأكل التربة الذي سبب أنخفاض في معدل الأنتاج الزراعي لتنطلق بعدها خطة التنمية المستدامة لمكافحة الفقر (PASDEP ٢٠٠٥- ٢٠١٠). والتي خصصت ٧٠% من ميزانيتها للفقراء وبذلت جهود هائلة لتطوير

القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي ومقاومة تغير المناخ وتوفير الطاقة الكهرومائية وخدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

كلمات مفتاحية: أثيوبيا الموقع الجغرافي ، النظام السياسي، الواقع الأقتصادي، مفهوم التنمية ، التحديات والأهداف ، التطور التاريخي للتنمية المستدامة في أثيوبيا.

Abstract

Ethiopia is located in East Africa and is considered the second largest country on the continent. It is characterized by its vast area of 1,104,300 km2 and its population reached 76 million in 2007. It is characterized by religious diversity that includes Muslims, Christians and other traditional religions. Ethiopian society consists of different ethnic groups, the most prominent of which are (Oromo, Amhara, and Tigray). Ethiopia's history dates back to the ancient Kingdom of Aksum, one of the largest kingdoms to emerge alongside the Roman and Persian Empires. Ethiopia has experienced numerous political conflicts since the monarchy under Menelik, through the reign of Emperor Haile Selassie (1930-1974), and up to the Derg regime led by Mengistu Haile Mariam (1974-1991). This latter period was one of the most brutal in Ethiopian history, marked by widespread famines resulting from the forced displacement of farmers to southern regions under the pretext of suppressing opposition. The Soviet Union also exerted significant influence over the government and the course of events. The economic situation was dire, with the Ethiopian economy relying on agriculture for 90% of its output. Poverty was widespread and deeply entrenched, prompting successive Ethiopian governments to implement a range of economic strategies and development plans aimed at improving living standards and alleviating poverty. These plans evolved through several phases, the first of which was the Adli strategy. It focused primarily on the agricultural sector and developing industries based on agricultural products. Despite Ethiopia's efforts, it did not achieve the desired goals. This was

followed by a series of development plans launched since 1994, most notably the ETP, ESD, and NEEPE initiatives to develop education, achieve gender equality, reduce the rate of early marriage for girls, and increase women's participation in the workforce. Work continued under these programs until the launch of the SDPRP initiative, which focused on addressing the challenges of water resource degradation, rationalizing its consumption, reducing deforestation, and combating desertification resulting from soil erosion, which caused a decrease in agricultural production. This was followed by the Sustainable Development Plan for Poverty Reduction (ADE 2000-2010), which allocated 70% of its budget to the poor and made enormous efforts to develop the agricultural sector, achieve food security, combat climate change, and provide hydroelectric power, sanitation services, and potable water.

Keywords: Ethiopia, geographical location, political system, economic reality, concept of development, challenges and objectives, historical context of sustainable development in Ethiopia.

المقدمة

التنمية المستدامة مصطلح أقتصادي يقصد به تحسين الظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد أستهلاكها بطريقة تحفظها للأجيال القادمة للأستفادة منها بصورة أفضل وبدون أفراط . وللتنمية المستدامة العديد من الأهداف منها القضاء على الجوع والفقر ورفع المستوى المعيشي وتوفير الوظائف ومحاربة الفساد الأداري وتحقيق المساواة وتحسين الخدمات وتطوير البنى التحتية. لكن هذه الاهداف واجهت العديد من التحديات منها ضعف الدولة في أدارة البلاد ، وعدم توفر الأمكانيات الحديثة لتطوير الأقتصاد وتحسين القطاع الزراعي والصناعي فضلاً عن تطوير شبكة النقل والمواصلات والنهوض بالتعليم وتحقيق المساواة بين الجنسيين. وقد طرحت العديد من خطط التنمية المستدامة والتي طبقت على دول أفريقيا وخاصة أثيوبيا أبرزها خطة التنمية المستدامة (pasdep ٢٠٠٥- ٢٠١٠) لمكافحة الفقر التي هي موضوع دراستنا. وقد قسم البحث الى المبحث الأول الذي تناول الموقع الجغرافي لأثيوبيا ونبذة مختصرة عن تاريخها فضلاً عن التطرق الى النظام السياسي منذ عهد مملكة (أكسوم) وحتى حكومة (الديرغ) ١٩٧٤- ١٩٩١ كما تضمن الوضع الأقتصادي للبلد من زراعة وصناعة وتعدين وحتى السياحة. أما المبحث الثاني فقد تضمن توضيح مصطلح التنمية المستدامة وأهدافها والتحديات التي واجهتها في أثيوبيا والتطور التاريخي للخطة

الخمسية (pasdep ٢٠٠٥- ٢٠١٠) وأهم المجالات التي طبقت عليه داخل أثيوبيا. أستعانت الباحثة بالعديد من المصادر الأجنبية لندرة المصادر العربية حول هذا الموضوع.

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن أثيوبيا

١ - الموقع الجغرافي لأثيوبيا:

بلد غير ساحلي تقع عند دائرتي عرض ١٤,٤ درجة شمالاً و ٤٣,٣٣ درجة شرقاً، وتقع شرق القارة الأفريقية وجنوب الصحراء الكبرى وهي واحدة من دول القرن الأفريقي تحدها من الشمال أرتيريا ومن الجنوب كينيا ومن الشرق الصومال ومن الغرب السودان[1]. وهي ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث الكثافة السكانية وتأتي قبلها نيجيريا، حيث يقدر عدد سكانها حسب تعداد ٢٠٠٧بحوالي ٧٦مليون نسمة أما تعداد ٢٠١٨ فقد بلغ عدد سكانها حوالي ١٠٧,٨٢٤,٧٤٣ مليون نسمة و تقدر مساحة أثيوبيا بـ ١,١٠٤,٣٠٠ كم^2، وتشكل بذلك معظم مساحة القرن الأفريقي[2]. وتنقسم الى منطقتين جغرافتيين المرتفعات الشمالية الباردة والأراضي المنخفضة الحارة في الجنوب [3]. كما تتميز أثيوبيا بالتنوع الديني واللغوي اما بالنسبة للدين فقد أفادت العديد من المصادر التاريخية والتقارير الميدانية بأن هناك المسيح وهؤلاء يشكلون ٦٢% وينقسمون الى أرثوذكس ٤٣,٥ % ، ١٨% بروتستانت و ٠,٧% كاثوليك ، فضلاً عن المسلمين وهؤلاء يشكلون ٢,٦% وهناك مصادر أخرى تذكر أنهم يشكلون ٣٣,٩% وهناك معتقدات تقليدية أخرى. أما التنوع اللغوي فأن أثيوبيا تضم ٨٠ مجموعة عرقية حيث يوجد ثلاثة مجموعات يعتبرن الأكبر مقارنة بالمجموعت الاخرى وهي (الأورومو ، الأمهرة، التيغراي) وبالرغم أن الأمهرية هي اللغة الرسمية للبلاد الا أنه يوجد فئة وخصوصاً المتعلمين يتكلمون باللغة الانكليزية والتي غالباً ما يتحدث بها في المدارس والجامعات الأثيوبية .[4]

٢- النظام السياسي في أثيوبيا:

تمتلك أثيوبيا تأريخاً عريقاً تمتد جذوره الى كيان سياسي قديم يعرف بـ (مملكة أكسوم) والتي يعود تاريخ تأسيسها الى سنة ١٢٧٠م و كان أخر عصورها هو (عصر الأمراء) ١٧٦٩- ١٨٥٥م ، وأبرز ملوكها يوحنس الرابع [5]. كما تعتبر (أكسوم) من أكبر الممالك التي تقع ما بين الأمبراطورية الرومانية والفارسية ومركز الحضارة الافريقية تعرضت للضعف والأنحلال خلال القرن السابع والثامن حتى وصل الى الجنوب في القرن الثاني عشر وتحديداً في (لا ليبيلا)، وعملت على نشر المسيحية وبناء (١١) كنيسة صخرية في الجبال والتي لا زالت قائمة لحد الان ثم تعرضت للأحتلال البرتغالي في القرن الخامس عشر ودخلت في صراع مع المسيحية الأجنبية مما خلق عندها عزلة خارجية خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر. على ضوء هذه الاحداث أنتقلت الزعامة الى مدينة (جوندار) وأبرز ملوكها (فاسيلاداس) أمتد حكم هذه المملكة من ١٦٣٢- ١٧٣٠م واتسمت فترة حكمه بـ الأضطرابات العنيفة والصراع حول السلطة أستمر حتى ظهور دولة أثيوبيا الجديدة بزعامة (منليك)، الذي حكم من سنة

١٨٨٩- ١٩١٣ ويرجع له الفضل في تأسيس مدينة (أديس ابابا) عاصمة أثيوبيا الحالية[6]. وفي عهده وصلت أثيوبيا الى مستوى مفهوم الدولة وكان نظام حكمه قائم على ملكية الأرض وسمح للجنود بتملك الأراضي على المرتفعات الجنوبية والغربية لضمان السيطرة عليها. واعتمد الملك (الامهرية) اللغة الناطق بها لغة رسمية للبلاد وعمل على نشر المسيحية كـ دين رسمي وخاصة الكاثوليكية مما ساهم ذلك في تدعيم ركائز حكمه وانشئ نظام أداري عن طريق الاستعانة بالحكام السابقيين. بقى الحال هكذا حتى وصول أخر حكامها الامبراطور (هيلاسلاسي) ١٩٣٠- ١٩٧٤. والذي أعتمد حكمه على النظام الطبقي الأثيوبي القديم الذي كان ريفياً بأمتياز ويعتمد بصورة أساسية على أفراد الطبقة الأرستقراطية بـ الأضافة الى طبقة النبلاء وملاك الأراضي

فنتج عن ذلك صراع ما بين سلطة الدولة والمجتمع. بسبب محاولة أقامة نظام دولة حديثة ذات جيش ونظام قضائي وأداري منظم على نظام طبقي قديم وأقتصاد متخلف لذلك لم يكن حكمه مستقراً خصوصاً بعد أن دب الصراع بين الورثة للسيطرة على العرش. ومحاولة التفرد بالسلطة [7]. أما على مستوى العلاقات الخارجية فقد تميز عهده بكثرة صراع القوى الأوربية (أيطاليا ، بريطانيا، فرنسا ، الأتحاد السوفيتي ، أمريكا) بهدف فرض السيطرة على بلاده. دفعه ذلك الامر الى التعاون مع بريطانيا ضد أيطاليا بعد أن استطاعت الثانية السيطرة على مصوع سنة ١٨٨٥، فأشتبكت مع القوات الأثيوبية التي قامت بطردها سنة ١٨٩٦ من البلاد ثم هجمت أيطاليا مرة ثانية على أثيوبيا سنة ١٩٣٥ وبقيت بها حتى ١٩٤١ [8]. ومن الأحداث المهمة في عهده سنة ١٩٧٤ ضربت البلاد مجاعة كبرى ساهمت بشكل أو بأخر أن تشجع بعض القوى المناهضة للحكم أن تقود أنقلاب عسكري بقيادة الجنرال (منغستوهيلامريام ١٩٧٤- ١٩٩١) وأعلان قيام نظام حكم جديد في البلاد يقوده مجلس عسكري عرف بأسم (الديرغ). ومعناه (اللجنة) على غرارما هو موجود في الاتحاد السوفيتي، متكون من (١٠٠) ضابط وعند تسلمه السلطة شرع منغستو بأتباع سياسة الأرهاب من خلال أقصاء منافسيه عن الحكم واعدام (٦٠) ضابط من الحكومة السابقة فضلاً عن أعدام بعض أعضاء (الديرغ) نفسه لتخوف منغستو من منافستهم له وكسبهم التأييد السياسي والعسكري للأيقاع به. ومن الأحداث التي واكبت فترة حكمه هي حادثة (الأرهاب الأحمر) وسبب هذه التسمية أنه أثناء مظاهرات مناهضة ضده قام برمي قنينة ممتلئة بـ (مادة حمراء) وسط حشد كبير من الناس واوضح لهم أن هذه المادة الحمراء تمثل دماء أعداء ثورته وأنه سوف يقضي عليهم الواحد تلو الأخر وكان يهدف من وراء هذا الفعل هو تحذير المتظاهرين والمعارضين لحكمه فضلاً عن اولئك الذين يشتبه بأنتمائهم لحزب (الشعب الثوري الأثيوبي) وكان نتيجة هذه الحادثة الالأف من القتلى الذين وجدت جثثهم مرمية على الطرقات بعد التنكيل بهم ومن ثم أعدامهم بتهمة الخيانة الوطنية.[9]

من الأحداث الأخرى التي وقعت في فترة حكم منغستو هي مجاعة ١٩٨٤، التي تعد من أبشع جرائم الحكم الأثيوبي حيث كان يتواجد مقاتلي (جبهة شعب التيغراي وجبهة التحرير لشعب أريتريا) فحاولت حكومة منغستو مواجهتهم للقضاء عليهم بعدة أساليب. كان أبرزها العمل على تهجير الفلاحين من الشمال الاثيوبي الى الجنوب بحجة معالجة نقص الغذاء، ومكافحة الفقر المنتشر، وأعمار القرى، ولكثرة المناطق الخصبة في الجنوب. هنا حجبت الحكومة حقيقة هذا التهجير القسري الذي كانت الغاية منه تجويع السكان

وأجبارهم على الترحال الى مناطق أخرى ولأضعاف المتمردين، ولسحب التأييد الذي كانوا يتمتعون به من قبل القرويين والسكان المحلين وأفراغ المناطق التي يتواجد فيها المعارضين للحكومة من السكان ليسهل على القوات الأثيوبية القضاء عليهم. ويقدر عدد الذين قتلوا في هذه الاحداث على يد قوات (مغنيستو) المعروفة بـ (الديرغ) حوالي نصف مليون مدني أثيوبي[10]. أما عن العلاقات الخارجية فكانت ودية وخصوصاً مع الأتحاد السوفيتي لأستمرار توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لمواجهة المعارضين لحكومة الديرغ وفتح لهم المجال لبناء قواعد في عدد من الجزر الأثيوبية ومنها (أرخبيل دهلك) ١٩٧٧، وأقامة مساكن لقواتها التي بلغ عددها (٢٠٠) جندي، فضلاً عن أرصفة عائمة ومهابط للطائرات وزاد عدد الزيارات السوفيتية الى (دهلك) بنسبة ٨٠- ١٠٠ زيارة سنوياً، كما قامت موسكو بنشر طائرات لها في مطار (يوهانس الرابع) في أسمرة الغاية منها القيام بعمليات أستطلاعية شمال غرب المحيط الهندي والخليج العربي[11]. كما وعد الاتحاد السوفيتي بتأسيس حزب شيوعي وهو هدف أساسي للجهود السوفيتية لترسيخ نفوذها فضلاً عن بناء أكاديمية عسكرية للشباب الأثيوبية الهدف منها أعداد جيل واعي ومتفهم للأفكار الماركسية ويعمل على تنمية العلاقات بين البلدين، ثم أخذت علاقتهم طابع (شد الحبل) بسبب الديون المتراكمة على أثيوبيا التي وصلت الى (٢٠٠) مليون دولار وعدم كفاية المساعدات العسكرية التي يقدمها الأتحاد السوفيتي لأثيوبيا بهدف مواجهة المعارضية ولتزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وتقديم المساعدات المالية للحكومة الأثيوبي من هنا أخذت علاقتهم بالتوتر وبقيت على هذا الحال حتى سقوط حكومة منغستو سنة ١٩٩١. وتسلم (ملس زيناوي) السلطة ليكون بذلك رابع رئيس لجمهورية أثيوبيا الفدرالية وأستمر بالحكم حتى وفاته .[12] 2012

الوضع الأقتصادي في أثيوبيا:

مما تجدر الأشارة اليه أن أهم ما يميز الأقتصاد في أثيوبيا هو أتساع رقعة الفقر، وتجذره بين أفراد المجتمع وعلى مستوى كافة القطاعات المتعارف عليها، من زراعة وصناعة وتجارة وحتى على مستوى البنى التحتية ووسائل النقل والمواصلات وحتى التعليم. ويرجح العديد من الباحثين والمختصين في هذا الشأن أن السبب يعود الى طبيعة التضاريس ووعورة هيكليتها فضلاً عن التباين الواضح في التوزيع السكاني وأنهيار شبكات النقل الداخلي وانعدام الطرق المعبدة والأنتشار الواسع للمستوطنات الريفية التي تضم المئات من البيوت المبنية من القش والطين وافتقارها للمعايير البناء الحديثة والآمنة، وهي دليل على تفاقم أزمة الفقر في أثيوبيا. وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين نمواً واضحاً في القطاع الزراعي وتنافس على تقسيم الأراضي الزراعية وظهر نوعين من حيازة الأراضي الأول أطلق عليه أسم (نفتينيا) ومعناها سيطرت الشخص الذي يحمل السلاح على الأراضي وهؤلاء أغلبهم من أصحاب الخلفيات العسكرية، وتمركزوا في جنوب أثيوبيا. أما النوع الثاني فأطلق عليه (gabbar naftegna) ومعناها أجبار أصحاب الأراضي على دفع الجزية للدولة وأطلق عليها أسم (الضريبة الثابتة) على أثر هذا التقسيم ظهر النظام الطبقي وملاك الاراضي والنظام الضريبي الذي يعد أحد قطاعات الأقتصاد الأثيوبي حيث عملت أثيوبيا على تطويره لرفع عائداتها الضريبية .[13]

من المتعارف عليه أن النظام الأقتصادي في أثيوبيا يعتمد ٨٠% منه على الزراعة . فالقطاع النباتي يمتد من ٣٥- ٤٠% ونتيجة الزيادة السكانية أزيل ٩% من الغابات مما أدى الى تأكل التربة وأنتشار التصحر

وضعف المستوى البيئي للبلاد، حيث يصل الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية الى حوالي ٦٠% والصادرات ٨٠% وأكثر المحاصيل التي تنتجها وتصدرها هو البن كما أن القطاع الزراعي في أثيوبيا له تأثير كبير على معدل النمو الأقتصادي للبلاد فهناك ١١,٧مليون من صغار المزارعين أي ما يعادل ٨٥% من اليد العاملة ويوفرون ٩٠% من الناتج المحلي الزراعي والحبوب وحدها تشكل ٧٠% من المحاصيل الزراعية و٩٠% من النقد الأجنبي و٧٠% من صادرات البلاد حيث ساهم في رفع الأستثمار الأجنبي من ١٥ مليون دولار الى ١,٢ مليار دولار. [14]

شهدت أثيوبيا في ظل الحكومات المتعاقبة العديد من الأزمات الأقتصادية التي اثرت سلباً على الحياة الاقتصادية ابرزها مجاعة ١٩٧٤ التي حدثت بسبب الصراع السياسي بين حكومة منغيستو والمعارضين لحكمه ، مما أجبره ذلك على القيام بأصلاحات سنة ١٩٧٥ تضمنت تأسيس تعاونيات فلاحية التي أصبحت فيما بعد مؤسسات أحتكارية للدولة والغاء أيجار الأراضي الزراعية والعمل بـ الاجرة ما عدا الفلاحين الذين يعملون لدى الدولة وتخصيص حيازة ٢٠٠- ٥٠٠ هكتار وفي سنة١٩٧٨ حددها بـ ١٠ هكتار للعائلة الواحدة وتخفيض أسعار الأسمدة والتسامح مع أصحاب المشاريع الفردية التي شكلت ٩٠% ورفع أسعار المحاصيل ما عدا البن الذي بقي منخفضاً حتى ١٩٧٧ مما سبب خسائر بنسبة ١٠% من أيرادات الدولة، كما ضربت البلاد مجاعة ثانية سنة ١٩٨٤ بسبب تهجير الفلاحين القسري نتيجة الصراع الأثيوبي الأرتيري على بعض القرى منها قرية (تسورينا) في الجهة الغربية و(زيلاميسا) في الوسط مما أدى الى رفع أسعار البن وبالتالي أمتناع الدول عن أستيراده مما سبب خسائر فادحة للأقتصاد الأثيوبي [15].و تعرضت أثيوبيا سنة ٢٠١٠- ٢٠١١ الى أزمة غذائية تعد الأكبر من نوعها بعد ألازمة العالمية ١٩٤٥ حيث راح ضحيتها ٢٠ مليون شخص في كل من أثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان، وكان لابد من توفير مساعدات لـ ٣ مليون شخص من بينهم ٣٠٠ الف طفل دون سن الخامسة (ثم لحقتها أزمة ٢٠١٧ التي وصل عدد المتضررين بها الى ٨٥٠ الف شخص نتيجة أنتشار (دودة الحشد) التي تسببت بتلف المحاصيل الزراعية خلال مدة قصيرة وقد سبقتها أزمة ٢٠١٦ التي كانت مختلفة لأنها أقتصرت على المناطق الجنوبية ة والجنوبية الشرقية من أثيوبيا. [16]

أن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات يعود الى:

نتيجة الاعتماد الشديد على الزراعة والتقنيات التكنلوجية المحدودة والتقلبات المناخية وأنعدام الأمن الغذائي وأنتشار الأمراض والاوبئة وازدياد الفقر وجفاف الأنهار والبحيرات أبرزها بحيرة (بيسيكيا) وارتفاع نسبة الهجرة من الريف الى المدينة والتلوث البيئي وتدهور الغطاء النباتي للتربة.[17]

لم يقتصر الأقتصاد الأثيوبي على الزراعة فقط بل هناك مجالات أخرى شكلت تأثير كبير على واردات البلاد منها ولو بنسبة قليلة وأهم هذه المجالات هو (التعدين) والذي شكل نسبة ١% ويتضمن الفحم والأحجار الكريمة والحديد فضلاً عن الذهب الذي تصل كمية تعدينه سنوياً ٣,٤ طن حسب نتائج ٢٠٠١. أما الصادرات الأثيوبية فقد بلغت ٧٤٣٠١١ مليون دولار خلال الفترة من خلال ٢٠٠٦- ٢٠٢٤ وهي اعلى مستوى مما كانت عليه قبل هذه الفترة حيث يشكل الذهب ١٩% والصادرات الأخرى تشمل الزيوت النباتية والقات وتحتل سويسرا المرتبة الأولى كشريك تجاري رئيسي لأثيوبيا[18]. من مصادر الاقتصاد

الأثيوبي الأخرى هو بروز مجال السياحة فبطبيعة الحال أن أثيوبيا تتمتع بمجموعة واسعة من الأثار التاريخية و الثقافية فضلاً عن الطبيعة التي تسهم في تنمية السياحة البيئية التي تعد من المناهج الجديدة لتنمية السياحة والتي تتضمن مشاركة المجتمعات المحلية عن طريق تشغيل أراضيهم وفق الأثار الثقافية والأصول الطبيعة المتوافرة . وقد حققت السياحة الأثيوبية نتائج عالية فترة الستينات لكنها تراجعت في السبعينات والثمانينات بسبب الحكم العسكري الذي فرضه مغنستو على البلاد بـ الاضافة الى قلة الفنادق والمطاعم والبنى التحتية ولكن رغم ذلك وصل عدد السياح سنة ٢٠٠٢ الى ١٥٦ الف سائح وانفقوا ٧٧ مليون دولار امريكي، أما في سنة ٢٠٠٨ أرتفع عدد السياح الى ٣٣٠٠٠٠ الف سائح.[19]

قطاع التصنيع :

أن أثيوبيا تعتمد بصورة رئيسة في صناعتها على الأدوات والطرق التقليدية البسيطة لتلبية أحتياجاتها الصناعية لذلك تعد أقل البلدان على مستوى العالم من ناحية النمو الأقتصادي في القطاع الصناعي. فهو يساهم بنسبة ٥% من الانتاج القومي للبلاد وبرغم من ذلك فقد برزت مجموعة من الصناعات القديمة التي لا تزال بارزة الى يومنا هذا وانحصرت في بعض المدن الأثيوبية وأن أغلب الصناعات القائمة يعود الفضل في وجودها الى رأس المال الأجنبي أما نسبة أثيوبيا في رأس المال الصناعي لا تتجاوز ٢٠% وأبرز هذه الصناعات هي صناعة السكر التي يعود الفضل في وجودها الى الهولنديين[20]. ومن الصناعات الأثيوبية التي يعود تاريخها الى ١٨٩٦، ١٩٠٤، ١٩٢٧ هي صناعة الملح في المصوع فضلاً عن الخشب وزيوت الطعام والتبغ ومطاحن الحبوب[21]. بالأضافة الى صناعات أثيوبية تشارك بأنتاج كميات محدودة من البضائع لسد حاجة الأفراد منها صناعة الأثاث والملابس والمشروبات المحلية ليظهر بعد ذلك الصناعات المتطورة الحديثة بفضل دخول المعدات والتقنيات الغربية الحديثة وتطور التواصل الفعلي مع العالم الصناعي والتي تصادفت مع البعثات الدبلوماسية. لكن في فترة حكم منغستو شرع في أدخال العديد من الأصلاحات على القطاع الصناعي ومنها تأميم الشركات الكبرى للأستحواذ التام عليها أما الصغرى فلم يقم بتأميمها لأنه يسبب أنخفاض في النمو الصناعي من ١٠- ٦% في فترة الثمانينات ويؤدي الى قلة المواد الأولية وضعف الطلب على الصادرات والقيود المفروضة على الأسعار وصعوبة استيراد الالات. كل هذه الأمور أثارت مخاوف المستثمرين الأجانب ومنعتهم من الدخول في السوق الأثيوبية. [22]

المبحث الثاني

التطور التاريخي للتنمية المستدامة pasdep ٢٠٠٥- ٢٠١٠

التنمية المستدامة: يقصد بها هي عملية أنتقال المجتمع من الأوضاع التي يعيشها الى أوضاع جديدة تكون أكثر تقدماً، مما كان عليه لرفع المستوى المعيشي للأفراد وضمان التطور الأجتماعي والأقتصادي والعمراني لكافة فئات المجتمع.[23]

:ستراتيجية الأهداف للتنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهداف محددة أبرزها: هو القضاء على الجوع والفقر وتوفير الأمن الغذائي، والمياه الصالحة للشرب وتطوير الزراعة المستدامة والصرف الصحي وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد (شباب وفتيات) وضمان تمكين المرأة على مستوى كافة المجالات للحصول على حقوقها ورفع المستوى الحضري في البلاد من خلال أدخال الحداثة على الريف وبناء مدن جديدة. فضلاً عن معالجة مشاكل المناخ والتربة وأثارها على الانتاج المحلي وتعزيز فرص التعليم وعلى كافة المستويات (الأبتدائي ، الثانوي، الجامعي) وأقامة البنى التحتية من جسور وطرق نقل ومواصلات وسكك حديد و بناء المستشفيات والمدارس. كذلك البنى التحتية التي تساهم في تطوير التصنيع والتقدم الأقتصادي مثل المصانع والمعامل وتوفير الالات والتقنيات الحديثة والعمل على حفظ الثروات الطبيعية وترشيد أستعمالها للحفاظ عليها وتسليمها للأجيال القادمة بصورة أفضل للأستفادة منها والنهوض بالواقع البيئي من خلال بناء المتنزهات وادارة الغابات ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي.[24]

التطور التاريخي للتنمية المستدامة في أثيوبيا :

شهدت أثيوبيا العديد من الاصلاحات والخطط التنموية التي تعود بداياتها الى خمسينيات القرن الماضي بعد أن بدأت الحكومة بوضع مجموعة من الخطط الخمسية أبرزها (١٩٥٧- ١٩٦١ ، ١٩٦٢- ١٩٦٧، ١٩٦٨- ١٩٧٢) وكل هذه الخطط جعلت أولويتها الزراعة. ولكن رغم ذلك أهملت أنتاج الحبوب مما أدى الى نقص في أنتاجها من مزارع الفلاحين التي تشكل ٨٠% وتسببت في نقص الغذاء فمثلاً الخطط في فترة الخمسينات كانت قائمة على الملكية المطلقة للأراضي الزراعية، أما الخطط التي كانت في فترة الستينات والسبعينات فهذه قائمة على فكرة أن الأسواق هي القوى الدافعة والمسيطرة على الواقع الأقتصادي وتخصيص الموارد على أثر ذلك شهد المستوى الأقتصادي الأثيوبي دفعة شديدة التقدم زاد من نسبة الأنتاج المحلي حتى وصل ثلاثة أضعاف عما كان عليه سابقاَ. كما ركزت الخطط التنموية على زيادة النقد الأجنبي من خلال تحسين زراعة البن التي تشكل ٧٠% من عائدات النقد الأجنبي . [25]

في سنة ١٩٧٤- ١٩٩١ وخلال هذه الفترة عمل النظام السياسي على جعل العمل مع المزارع الجماعية والحكومية مما أدى الى تقويض الأقتصادات المشبوهة . أما التنمية بعد ١٩٩١ قد وضعت مجموعة من البرامج والستراتيجيات الأقتصادية .ابرزها برنامج التنمية المستدامة (ADLI)فبعد تسلم الحكومة الأثيوبية السلطة سنة١٩٩١ فأنها أستلمت في الوقت ذاته أقتصاداَ يرثى له تمثل بالعجز المالي للميزانية. والحسابات والتي شكلت ٨,٧% و ٦,٩% من الناتج المحلي بـ الاضافة الى الديون الخارجية التي بلغت ٣٣% وانتشار البطالة وأنهيار الخدمات وأن معضم السكان لا تتوفر في بيوتهم صنابير المياه أو بالأحرى أن ٧% من السكان لا يملكون مياه شرب وأنعدام شبكات مياه الصرف الصحي واظهرت التقارير أن ١٩% من السكان يلجأون الى الحقول والغابات لقضاء حاجتهم أما واقع الأبنية فأن ٨٢% من المنازل مصنوعة من الطين والخشب وهذا يعني أنها ذات جودة رديئة فلا يمكن أن تقي سكانها من حر الصيف أو برد الشتاء وكل هذه المشاكل يعود سببها الى الأنخفاض الجنوني في الأنتاج المحلي بعد أزمة الجفاف التي ضربت البلاد سنة ٢٠٠٣ وأثرت على ١٣ مليون شخص مما أدى الى أنهيار القيمة المضافة للأنتاج المحلي بالقطاع الزراعي . الأمر الذي دفع الحكومة الى الشروع في تنفيذ مجموعة من

الأصلاحات لتحقيق نمو وأستقرار أقتصادي في السوق بعد أن تدهور سعر الصرف بين العملة الأثيوبية والدولار الأمريكي بنسبة ٢٥٠%. [26]

وقد أولى برنامج (ADLI) أهتمام خاص بالقطاع الأقتصادي وخصوصاَ المجال الصناعي والصناعات القائمة على المنتجات الزراعية. فهو يفترض أن القطاع الزراعي يوفر المواد الأولية الخاصة بالقطاع الصناعي في نفس الوقت بعض الصناعات المحلية تعتمد على المواد الخام المستوردة مثل مطاحن الدقيق والمعكرونة والبسكويت وحقق القطاع الزراعي نمواَ ملحوظاَ في فترة تطبيق أثيوبيا لبرنامج (ADLI) على عكس السنوات السابقة. ولكن في نفس الوقت لازالت البلاد تعاني من ضعف الأمن الغذائي بالرغم من التقدم الشديد في التوسع الزراعي والسبب يعود الى الصدمات الخارجية المتمثلة بالأعتماد على الواردات فضلاَ عن الظروف الجوية ونمط أنتاج الكفاف الذي تتميز به الزراعة الأثيوبية. [27]

في سنة ١٩٩٤ عمدت حكومة أثيوبيا الى تطبيق أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي أمتدت حتى ٢٠٠٨ وشملت كافة بلدان العالم المهددة والمتأثرة بعوامل الجفاف وكان من بين هذه البلدان هي دول أفريقيا وعلى رأسها أثيوبيا. ومن بين خطوات أتفاقية مكافحة التصحر هي تبادل المعلومات التكنلوجية والمعارف العملية والملائمة لمكافحة أثار الجفاف والتصحر وصنع خطط الطوارئ في سبيل تخفيف أثار التصحرو تعزيز التعاون الأقليمي في برنامج وأنشطة مكافحة التصحر وأعتماد سياسة مكافحة التصحر كأستراتيجية هدفها أستئصال الفقر[28]. وفي نفس السنة أطلقت أثيوبيا خطة (ETP) ١٩٩٤ من أجل خلق أطار تعليمي للشعب الأثيوبي يكون الأفراد من خلاله قادرين على خدمة البلد ويمكن تطبيقها عن طريق خطط خمسية الغاية منها تحسين جودة التعليم والكفاءة وتوسيع نطاق التعليم لضمان وصول الشباب وحتى الفتيات من سكان الريف والمناطق المحرومة وأول هذه البرامج الخمسية هي (ESDP$_1$) ١٩٩٤ والتي ساهمت في الحد من الزواج المبكر للفتيات ورفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من ٢,٧% ١٩٩٥ الى ٢٧,٨% سنة ٢٠١٠ وزيادة مشاركتها في القوى العاملة من ٦٦,٥% سنة ١٩٩٧ الى ٦٧,٣% سنة ٢٠٠٧ . ومن المبادرات الأخرى للتنمية المستدامة في أثيوبيا هي البرنامج الوطني الأثيوبي (NPPE) الذي بذل قصارى جهده لوضع الخطط الهادفة لضمان مشاركة الأناث في الجانب التعليمي والحصول على فرصتهن في هذا المجال. الذي يعتبر أحد الطرق التي تساعد في منع الزواج المبكر الذي تعاني منه الفتيات في أثيوبيا فهناك ٢٤% ممن يتزوجن قبل بلوغهن الـ ١٥ أما نسبة اللواتي تزوجن قبل سن الـ ١٨ فقد بلغت ٧٥,٥ % ولهذا السبب طرحت أثيوبيا سياسات سكانية لحماية المرأ ة من خلال العمل على الحد من الزواج المبكر عن طريق مراجعة قانون الأسرة منذ عام ٢٠٠٠ وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الا أن هذه الخطة لم تصل الى أهدافها المرجوة لكن نسبة الزواج أنخضت نوعاَ ما ما بين ١٩٩٠- ٢٠١١[29]. وأستمرت النسبة بالتزايد لحين أطلاق مبادرة التنمية المستدامة (SDPRP) التي تضمنت سياسة وطنية لأدارة المياه وترشيد أستعمالها وضمان وصولها الى كافة مناطق أثيوبيا الحضرية والريفية خصوصاَ أنها بلد تملك موارد مائية هائلة ولحد الان لم يتم أستغلالها بصورة صحيحة ويعود سبب ذلك الى ضعف الأمدادات المالية. فضلاَ عن الأمكانيات التقنية البسيطة التي تمتلكها أو بعض الاحيان تفتقر الى أمتلاكها نهائياَ كونها ذات تكنلوجيا عالية وتحتاج الى تموين مالي عالي ومما تجدر الاشارة اليه الى جانب ما ذكرناه فأن خطة التنمية المستدامة (

SDPRP) أكدت على ضرورة الحفاظ على أستمرار عمل هذه المشاريع التطورية وفي نفس الوقت الاستمرارية في صيانتها والتركيز على دوام عملها بصورة أفضل، بهدف تحقيق أكبر تغطية لحاجة السكان من المياه والتي يجب أن تصل الى ٨٤% على مستوى البلاد كلها وبنسبة ٧٧% في المناطق الريفية وحدها . الى جانب ذلك أطلقت هذه المبادرة حملة أخرى وهي تعزيز أستخدام المراحيض والصرف الصحي والتي تصل تكلفتها الى حوالي ٣ أو ٤ مليارات دولار أمريكي وبعد العمل عليها وفق خطة التنمية المستدامة (SDPRP) أنخفضت التكلفة الى مليار سنوياً نتيجة الاهتمام المتزايد بها . أما فيما يتعلق بطرق النقل والمواصلات فقد قادت مرحلتين لتطوير طرق النقل داخل أثيوبيا في المناطق الريفية والحضرية على حد السواء وأستمرت من ١٩٩٧- ٢٠٠٣ وأستطاعت من خلالها خلق قدرة بسيطة في مجال النقل والمساهمة في تسريع الانتعاش الاقتصادي وخلق ستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة في تسهيل التنقل بين المناطق[30] . وهناك مشكلة غاية في الاهمية طرحت ضمن ستراتيجية الاهداف لخطة التنمية المستدامة (SDPRP) هي مشكلة النفايات حيث أستطاعت الحكومة الاثيوبية ضمن هذه المبادرة معالجة النفايات وجمع الصلبة منها بنسبة ٥٠% وخصوصاً في مدينة أديس أبابا سنة ١٩٩٦ واستمر هذا المعدل بـ الأرتفاع حتى وصل الى ٦٥% حيث تنتج هذه المدينة وحدها ٢٢٩٧م^3 من النفايات في وقت الذي تعاني فيه الحكومة من ضعف قدراتها على أدارة مشكلة النفايات لعدة أسباب أبرزها هي أن الحكومة غير قادرة على الوصول الى كافة المناطق والاحياء لضيق مساحتها فضلاً عن كونها غير معبدة وعشوائية المنازل التي تفتقر الى أبسط أسس البناء الحديث أضافة الى سبب أخر هو عدم قدرة الحكومة المحلية على أدارة مهامها بصورة صحيحة. [31]

بعد هذه السلسة الطويلة من البرامج والخطط التنموية ونتيجة الانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد الاثيوبي فأن الحكومة الاثيوبية أتبعت العديد من السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعلى رأسها الخطة الخمسية لمكافحة الفقر (pasdep ٢٠٠٥- ٢٠١٠) لتكون البديل عن خطة التنمية (sdprp) ولتكون المرحلة الثانية من السياسة التنموية في ستراتيجية الحكومة الاثيوبية ضد الفقر. وهناك مجموعة من المشاكل والتحديات التي واجهتها أبرزها:

١- التضخم المالي الذي بلغ ١٨,٤% خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ بـ الاضافة الى موجات الجفاف المتواترة بشكل متزايد في أثيوبيا فبالنسبة لمعدلات التضخم الغذائي في أثيوبيا قد بلغ ٢٣,٦% من ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وهناك بعض الأسر الفلاحية التي عانت من أرتفاع الأسعار لكن في نفس الوقت كانت هناك أسر فلاحين فقراء جداً يعتمدون على شراء المواد الغذائية لسد أحتياجاتهم وتصرف معظم أموالهم على شراء المواد الغذائية فقط وهي مشكلة كبيرة يعاني منها كافة الأسر في الريف الأثيوبي على حد السواء[32]. ورغم المشاكل التي يواجهها صغار الفلاحين من الاساليب القديمة المستخدمة في الزراعة والزيادة المفرطة في عدد السكان وأنخفاض الأنتاجية في المحاصيل الزراعية حتى أن بعض الأحيان يكون أنتاج المحصول لا يتناسب مع مساحة الأرض وهذا سبب خسارة فادحة للفلاح وحتى للدولة كذالك أنتشار آفة الأرض وتفشي الأمراض بين الحيوانات وقلة رأس المال وضعف أمكانية الوصول الى السوق ونقص الاعلاف الحيوانية والهبوط الشديد في الأسعار وتدهور خصوبة

الارض لكثرة أستخدام الحراثة القديمة بالمنجل الخشب والثيران وأستعمال الأسمدة محلية الصنع غير المستغلة[33]. والتذبذب بين الصادرات والواردات فالاولى شكلت ٢١% خلال ٢٠٠٦ وأرتفاع هائل في الواردات وصل الى ٢٢% وأرتفاع ميزانية الأنفاق على الفقراء وأنخفاض حصة الدفاع ٣,١% - ٢,٦% فضلاً عن أنخفاض معدل دعم ميزانية أثيوبيا فبعد أن كانت تحصل على ٤٠٠ مليون دولار، أصبحت ١٥٠ مليون دولار فقط. بالأضافة الى أنخفاض الأحتياطي من النقد الأجنبي.[34]

أن الخطة الخمسية (pasdep) ٢٠٠٥- ٢٠١٠ المطروحة من قبل أثيوبيا تطمح الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :أنها تهدف الى مكافحة الفقر وضمان التنمية المتسارعة وتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية عن طريق التحول الزراعي وتعزيز اللامركزية وتطوير البنية التحتية وتسويق الزراعة وتطوير القطاع الخاص للأستثمارات كما كانت البداية لخطة النمو والتحول ٢٠١٠- ٢٠١٥ الهادفة الى تحقيق نمو في الناتج المحلي من ١١- ١٥% سنة ٢٠١٠- ٢٠١٥ وتقدر تكلفتها بـ ٧٩,٥٧٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات فقط.[35]

نتيجة ذلك أتبعت مجموعة من الخطوات أهمها:

١- القيام بتحليل حالة الفقر في المناطق الريفية والحضرية من أثيوبيا والتركيز على الحضرية منها بصورة أكبر خصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسات والبنى التحتية .
٢- رصد مستوى الرعاية الأجتماعية في المجتمع الأثيوبي.
٣- رصد مصادر دخل الفرد ومستوى الانفاق لكل الاسر.
٤- أصلاح القضاء والخدمة المدنية لأزالة كافة المشاكل التي من شأنها أن تقف بوجه تنفيذ الستراتيجيات التنموية. وأعلان لوائح تنظيمية لتشجيع الأستثمارات الأجنبية والمحلية ولا سيما في الزراعة مثل زراعة الورود والصناعة مثل صناعة الجلود فضلاً عن الجانب الصحي والتعليم والمياه والطرقات.[36]

وجهت خطة التنمية المستدامة pasdep أهتمامها الرئيسي الى قطاع الصحة والتعليم وطرق النقل والمواصلات فضلاً عن تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم الزراعة ومقاومة تغير المناخ وتطوير الصناعة والنظام الضريبي والحفاظ على الموارد المائية وترشيد أستهلاكها وتوفير الطاقة الكهرومائية والحفاظ على القطاع البيئي مما أنعكس ذلك أيجابياً على كافة المجالات .

نتائج التنمية المستدامة (PASDEP ٢٠٠٥- ٢٠١٠) على كل مما يأتي :

١- القطاع الضريبي : بذلت أثيوبيا جهداً كبيراً من أجل تحسين أدارتها الضريبية مما ساهم في مضاعفة عائداتها الضريبية خلال ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ بعد أن كانت تشكل ١% سنة ٢٠٠٥ حيث وصلت الى ١٢,٥% سنة ٢٠١٣ وتحسين القدرة على تحصيل الضرائب وتنفيذ القوانين الضريبية وتقليل الاعفاءات وتوسيع القاعدة الضريبية.[37]

٢- الطاقة الكهرومائية: بالرغم من أن أثيوبيا تمتلك الكثير من الموارد المائية والمتمثلة بنهر(أباي) والمعروف بالنيل الأزرق فضلاً عن نهر(أواش) والعديد من البحيرات منها بحيرة (وادي الصدع والفوهات وزواي ، تانا، أشنجي)[38]. فضلاً عن الأنهار الشرقية والوسطى والينابيع والجداول التي تمتلك قدرة مائية تصل الى (٤٠) مليون متر مكعب ألا أنها في نفس الوقت تعاني من مشكلة مستعصية وهي أنعدام الطاقة الكهربائية أو الكهرومائية حيث لا يتوفرمنها ألا ١٠% ولا يصل الى السكان ألا نسبة قليلة تقدر بحوالي ٦% وهناك أعداد هائلة ممن يعتمدون على الاساليب القديمة مثل الفضلات الحيوانية والأخشاب مما دفع الحكومة الأثيوبية الى أتباع سياسة ترشيد أستهلاك المياه وبناء المحطات لتوزيع الطاقة وتزويدها بالموظفين المختصين فضلاً عن الأستعانة بالخبرات الأجنبية[39]. كما أستطاعت أثيوبيا سنة ٢٠٠٦ أن تحصل على مساعدات مالية من البنك الدولي وبرنامج الغذائي العالمي تقدر ٩٣٢,٥ مليون دولار خصصت منها نسبة كبيرة لتطوير هذا القطاع وفق الخطة الخمسية ٢٠٠٥- ٢٠١٠.[40]

٣- الواقع الصحي : يعتبر الوضع الصحي في أثيوبيا متردي جداً والدليل على ذلك هو أن المسافر عند وصوله الى أثيوبيا عليه أن يكون حاصل على التطعيم ضد عدة أمراض منها الحمى الصفراء والتهاب الكبد A,B ومرض التيفوئيد وشلل الأطفال[41]. لذلك تعد أثيوبيا من بين الدول الأفريقية الأفقر في الرعاية الصحية وتحتاج الى تحديث صحي بمستوى عالي حيث أن ٥٠% من مستشفياتها غير صالحة لأستقبال المرضى أو معالجتهم فضلاً عن ضعف المهارات الطبية لدى كوادرهم من المساعدين والممرضين لكن وفق خطة التنمية المستدامة pasdep وما سبقها من البرامج التنموية أصبح لدى أثيوبيا حوالي ١٤٣ مشفى ،و ٦٩٠ مركز صحي وشركة مسؤولة عن تصنيع وأستيراد وتخزين وتوزيع الأدوية كما تعاونت الدولة مع الصليب الأحمر الأفريقي لتوفير ٩٠% من الدم للمرضى و٤٣% من المتبرعين[42]. ولكن رغم ذلك بقيت مشكلة أخيرة وهي الطرق غير معبدة وبعد المسافة بين المراكز الصحية والسكان وخصوصاً في الريف ولكن في سنة ٢٠٠٧، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٧٤ مليون دولار مساعدات لأثيوبيا و ٢٦٤ مليون دولار من هذه المساعدات تم تحويلها للقطاع الصحي لمكافحة الأمراض المنتشرة وابرزها نقص المناعة ومعالجة الفقر فضلاً عن دعم الأصلاحات الأقتصادية التي طرحتها التنمية المستدامة ٢٠٠٥- ٢٠١٠[43].كما نجحت أثيوبيا في أحداث تقدم كبير في الوصول الى المياه الصالحة للشرب و خدمات الصرف الصحي. فقد سعت للوصول الى توفير مياه شرب الى ٩٨,٥% من السكان بحلول ٢٠١٥ لذلك أرتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب ٣٨% في ٢٠٠٥. واصبحت المناطق الحضرية تحصل على ٨١,٣% والمناطق الريفية ٦٦,٥% أما الصرف الصحي فبعد أن كانت ٢٤,١% زادت الى ٧٦% بحلول ٢٠١٣%. لكن الدول ذات الدخل الاقل مثل جنوب الصحراء الكبرى فنسبتها من ١%- ٢٥% ضمن نفس الفترة الأنفة الذكر .[44]

٤- قطاع التعليم: يتميز التعليم الأثيوبي بأنه مجاني ومتاح للجميع على حد سواء ولكن في نفس الوقت هو غير الزامي أي لا يمكن أجبار أحد على التعليم الا بأرادته البحته وهو على مراحل:

١- الابتدائية: بعمر ٨ سنوات من ٦- ١٤ سنة .

٢- الثانوي: من ١٤- ١٨ سنة وهو على مرحلتين الأولى من ١٤- ١٦ ، والمرحلة الثانية من ١٦- ١٨ ويمكن للطلاب من خلاله الانضمام للمعاهد الفنية والمهنية والجامعات ويحصلون خلال تواجدهم في الجامعات على برامج مدتها من ٣- ٥ سنوات للحصول على الدبلوم والبكالوريوس وفق تخصصاتهم وقد أولت الحكومة الأثيوبية أهتمام واسع لبرامج التعليم وفق خطط التنمية المستدامة بهدف تطوير التعليم وانتشاره وضمان وصول الشباب اليه من كلا الجنسين (الذكور والأناث) عن طريق تخصيص ٢٨% من ميزانية الدولة للقطاع التعليمي الأمر الذي أسهم في رفع نسبة الألتحاق بالتعليم الأبتدائي من ٧٥% سنة ٢٠٠٥ الى ٨٥,٧% سنة ٢٠١٣ وأرتفاع نسبة الذين أكملوا التعليم الأبتدائي من ٣٠% - ٥٢,٣% خلال ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ كما أرتفعت نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الأبتدائي من ٤%- ٩٤% خلال نفس الفترة. أما المرحلة الثانية فقد أرتفعت نسبتهن الى ١٢% سنة ٢٠١٣. وفي سنة ٢٠٠٦ أصدرت الحكومة الأثيوبية مجموعة من التقارير حول نتائج التنمية في قطاع التعليم حيث لوحظ أن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة وأغلبهم من الرجال يشكلون ٥٠%. لكن فيما بعد ارتفعت النسبة الى ٦٣% اما النساء فقط وصلت نسبتهن الى حوالي ٤٧% اما البطالة فأنها مرتفعة جداً بين النساء لتصل الى ٢٣% ولكن فيما بعد بدأ التطور البطيئ حتى أزدادت مشاركتها البرلمانية من ٢١- ٢٧,٨% خلال ٢٠٠٥- ٢٠١٣ مما جعل أثيوبيا تحتل المرتبة ٤٠ في تصنيف الدولي للتمثيل البرلماني من بين ١٨٨ دولة. كان من نتائج الخطط الخمسية والتنمية المستدامة هو تقليل نسبة المتزوجات بعمر الـ ١٥ أو أقل من ذلك وأرتفاع نسبة الزواج للشباب في فترة ما بعد ١٨ سنة من ٢٤,٥- ٣٦,٢ % اما المتزوجات في الفئة العمرية من ١٥- ١٧ هبطت من ٤١,٤ % الى ٣٥,١ % وأنخفاض نسبة الأنفاق من ٢٣,٣% سنة ١٩٩٧- ١٢,٧% سنة ٢٠٠٩ وزيادة مشاركتها في القوى العاملة من ٦٦,٥% سنة ١٩٩٧ – ٦٧,٣ % سنة .[45] 2007

٥- طرق النقل والمواصلات: تتميز أثيوبيا بأنها لا تمتلك طرق نقل ومواصلات صالحة للظروف الجوية كما أن بنيتها التحتية من مطارات وسكك حديد غير ممهدة للخدمة في ظروف الطقس الصعبة فضلاً عن عدم أمكانية الوصول الى موانئها البحرية للتعامل مع حركة سفنها مما يضطرها الأمر هذا الى الأعتماد على الموانئ الصومالية والجيبوتية في أغلب الأحيان أما طرق النقل الداخلية فهي تعتمد على الحافلات وسيارات الأجرة فتواجه العديد من المشاكل. منها أن أغلب الطرق غير معبدة ومعقدة ولا توجد فيها أنارة ليلية مما يسبب العديد من الحوادث التي راح ضحيتها المئات من الأشخاص وفضلاً عن المخاطر التي تحيط بالمسافرين فغالباً ما يتعرضون لهجوم الحيوانات البرية. أيضاً هناك الحفر التي تملأ الطرق بسبب العبوات الناسفة التي تزرعها العصابات المصحوبة بنقاط تفتيش وهمية للقيام بعمليات النهب والسلب للمسافرين وبضائعهم خاصة في المناطق الحدودية لاثيوبيا مع الصومال والسودان وغيرها من البلدان المجاورة لها والتي تعاني من الالغام .ولكن نتيجة الأصلاحات الحكومية وخصوصاً خطة التنمية المستدامة pasdep أصبحت طرق النقل الداخلي تغطي ٤٠% من أحتياجات السكان وفي ٢٠٠٧ تحديداً

وصل عدد الطرق التي تمتلكها أثيوبيا حوالي ٤٢٩، ٤٢الف كيلومتر ، ٣٥ الف كم معبدة و ٥١٥، ٥ ألف كم صالحة للخدمة منها طرق حصوية و أخرى أسفلتية أي ما يعادل ٦٤% من الطرق أما النقل الجوي فأثيوبيا أصبحت تمتلك ٨٤ مطار و٢٤ مدرج و في عام ٢٠٠٧ بدأت تستخدم ١٥% من مطاراتها و ٣ من مدرجاتها وحققت نمو بمعدل ١٥,٧% ولكن رغم هذه الاصلاحات والمتابعة من قبل الحكومة والصيانة الدائمة لا زالت هنالك بعض المناطق يعيش عشر سكانها على بعد ٢كم عن الطرق الرئيسية مما يضعهم في مأزق خصوصاَ في فصل الشتاء .[46]

٦- الغطاء النباتي: لتطوير القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي ومقاومة تغير المناخ، من المشاكل الحرجة التي عانى منها الاقتصاد الأثيوبي هي نقص الأمن الغذائي رغم ان عدد المزارعين يصل الى ١٢,٧ مليون الا أنهم معرضين الى التغير المفاجئ في المناخ وانخفاض كمية المحاصيل الزراعية وأرتفاع عدد السكان وضعف الأنتاج وتجزئة الأراضي حتى بلغ العجز في أنتاج الحبوب ٦٠٠,٠٠٠ الف طن في السنة مما سبب حدوث مجاعة وندرة بالغذاء وأرتفاع ملحوظ في أسعار المحاصيل حتى أصبح مؤشر الجوع في ٢٠٠٥ ٣١% [47].عززت أثيوبيا خطتها الخمسية pasdep للأهتمام بالغطاء الأخضر على مستوى البلاد لمقاومة تغيرالمناخ والتخفيف من أثاره على تنمية البلاد وهو دليل قوي على الستراتيجية التي تتبعها أثيوبيا لتحقيق التنمية المستدامة ولتأكيد على قيمة الأستثمار في نمو أكثر خضرة والعمل على تقليل انبعاثات الكاربون من خلال تحسين أنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتعزيز الطاقة المتجددة وحماية الغابات والوصول الى التقنيات الجديدة والموفرة للطاقة في تطوير البنية التحتية. كما ركزت الحكومة الأثيوبية وفق خطة pasdep على التنمية المستدامة للبيئة والمعروف عن أثيوبيا أنها بلد يتمتع بكثرة المناظر الطبيعية من جبال ووديان وبحيرات فضلاَ عن السهول والاراضي المنخفضة و الصحراوية التي أثرت بطبيعة الحال على المناخ والنباتات وحتى التربة حيث تملك ١٨ نظاماَ بيئياَ و ١٨ منطقة زراعية و ٢٨ بيئة ثانوية و ٤٩ بيئة زراعية رئيسة كما أن الغابات لها دور في توفير التغذية والأمن الغذائي والعيش المستدام لملايين الأفراد عن طريق توفير خدمات النظام البيئي بنسبة ٤% وتمثلت هذه الخدمات بأنتاج القهوة والعسل والأخشاب التي تدخل في صناعة الاثاث المنزلي ولمقاومة التلوث البيئي سارعت حكومة أثيوبيا الى أنشاء محميات طبيعة مثل المتنزهات ومحميات الصيد المراقبة ومحميات الحياة البرية للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في مجال البيئة .[48]

الخاتمة

مما لاشك فيه أن أثيوبيا تتمتع بأقتصاد يعرف عنه النمو السريع، ساهم في أنخفاض معدلات الفقر بصورة ملحوظة لكن في نفس الوقت فهي تواجه تحديات في خطط التنمية المستدامة رغم أنها أكبر دول أفريقيا وأكثرها أكتظاظاَ بالسكان الاأن البنية التحتية ضعيفة خصوصاَ أن الأقتصاد الأفريقي يعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي فكان لابد لها من وضع خطة تنموية يكون توجهها ٧٠% بالدرجة الاولى نحو الفقراء وخلق ميزانية واستثمارات وطنية لصالحهم . وبما أن أثيوبيا تعد واحدة من أسرع

الاقتصادات العالمية في النمو منحها هذا الامر ميزة متابعة الخطط التنموية التي تخصص ٧٠% من أستثماراتها العامة في أثيوبيا لصالح الفقراء وتركز على البنية التحتية والزراعة المجتمعية لذلك بلغ معدل الناتج المحلي العام ٢٠١٣ ٩,٧% ومتوسط معدل نموها على مدى العقد الماضي ١٠% وهو أعلى معدل مقارنة بمعدلات النمو للدول الأفريقية الأخرى هذا الأداء القوي في أقتصاد أثيوبيا منحها دافع لمتابعة خططتها التنموية بعد هذه الفترة لذلك أطلقت بعد عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥ خطة النمو والاصلاح (Gtp) للحد من الفقر والتي ركزت في أنفاقها على قطاع التعليم والزراعة والامن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحة وكلف الأنفاق على هذه القطاعات ٧٠ مليار دولار وهذا دليل على التزام الدولة بالقضاء على الفقر بكافة أبعاده.

قائمة المصادر والهوامش

1- Girma G gonfa , Ethiopia brif history , Energy demand ant its implication on Environ ment . p1

2- Ibid , p2; Uli wessling tolon, comparison of ur ban upgrading progects on develoment cooperation in Ethiopia2008 , p5;history about Ethiopia,p1-3.

3- Ethiopia country hand book. P4-8

4- Federal Negarit Gazeta of the federal democratic republic of E thiopia, Addis Ababba, 21 August 1995, p3; Ggonfa, op. cit. p2; food crisis Ethiopia , concern world wide, p1-4.

5- Arron tesfaye, Ethiopia revolu tion of 1974, p1-2

6- Girma G gonfa, op. cit, p2

7- Arron tesfaye, op. cit, p2.

8- Girma G gonfa, op.cit, p5-6; Ethiopia country, op. cit, p72-76.

9- Ethiopia:the megnistu reegime and its relations with moscow. An intelligence Assessment p1-3; Ethiopian dictator mengistu Haile mariam, november24, 1999,p1.

10- E thiopan dictaor, op.cit, p1-3; mengistu Haile mariam, thank you your support, New times. P14- 15.

11- Ethiopia the megnistu regime and its relations with moscow, op. cit,p17;Ibid,p8-11.

12- Ethiopia Aprocess of Accountabibity, AnThroplogy team , p132.

13- surafel Gelgelo, history of Ethiopia and the horn module , Addis ababa, December, 2021, p128- 129.

14- develop ment in Ethiopia alevel1, p14; Diriba welteJi, Acritical review of rural development policy of Ethiopia access ulili zation and cover age, Agri culture food security, p1; Arron Tesfaye, op. cit, p5.

15- Ethiopian dictator mengistu, op. cit, p2-3; cord meyer , mengistu and the politics of starvation, washinton . tims, 18January 1985.p1; Ethiopia country hand book, op. cit, p7-8.

16- food crisis Ethiopa,concern world wide, p1-4.

17- simachew Bantigegn wassle, natural resource degradation tendencies in Ethiopia rview, environ mental systems research,p5.

18- https: // ar.wikipedia. org.

19- https: / trading economics. Com.

20- simachew Bantigegn wassle, op. cit, p22-23; https// ar.wikipedia. org.

21- surafel Gelgelo, op. cit, p151.

22- Ibid, p130- 132;Ethiopra the megnstu, op. cit, p4-2.

٢٣- أمال حميد واخرون ، تأثير الأنشطة الأستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبة مالية، ع٥، مج ١٥، ٢٠٢٠، ص ٢٧- ٢٩.

24- المصدر نفسه، ص 29.

25- Diriba weltji, op.cit, p6.

26- Ibid , p3-4; poverty E conomic policy research net work, 8th pep general meeting Dakar, senegal %250 June 2010 , universit laval, p8. للمزيد ينظر: جمهورية أثيوبيا الديمقراطية

الأتحادية ، برنامج الفرص الأستراتيجية القطرية، المجلس التنفيذي، الدورة ٩٥، روما، ١٥- ١٧ كانون الأول ، ٢٠٠٨، ص 2.

27- المصدر نفسه ، ص 3- 4.

28- أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف أو التصحر في أفريقيا، ص27.

29- Assefa Haile Mariam, op. cit, p4-6.

30- uli we ssling tolon, op.cit, p10-14.

31- Ibid, p36.

٣٢- جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الأتحادية، برنامج الفرص، المصدر السابق ، ص٢-٣.

33- Diriba welteji , op. cit, p2.

34-uli wessling tolon, op. cit, p9.

35- Deve lopment in Ethiopia, op, cit, p14.

36- جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الأتحادية، برنامج الفرص، المصدر السابق، ص٣؛ أمال حميدوأخرون، تأثير الأنشطة الأستراتيجية، المصدر السابق، ص 27- 30.

37- Devel opment in Ethiopia, op. cit, p19.

38- Ethiopa country hand book, op. cit, p10- 11.

39- Gir ma gonfa, op. cit, p10 ; simachew B antigegn wassle, op. cit, p14.

40- Ethiopa country hand book, op. cit, p86-88; simachew B antigegn wassle, op. cit, p14.

41- history about Ethiopia, op.cit,p1-4.

42- Ethiopia hand book, op. cit, p64- 69.

43- Ethiopia hand book, op. cit, p72- 76.

44- Develapment in E thiopia op. cit, p16.

45- Assefa Haile mariam, op. cit, p7.

46- Develapment in E thiopia op. cit, p15.

47- Develapment in E thiopia op. cit, p14- 19.

48- national planing commission growth and trans formation plan 11 (Gtp_{11}) 2015- 2016/ 2019- 2020, volme, main text may 20216, Addis Ababa, Accessed January 2020; country profile: Ethiopia, GLobaL policy , unit, 2019. P1-7.